أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية
ANWAR GARGASH DIPLOMATIC ACADEMY

Gulf-Europe Programme

نظـرة تحليليـة | أبريل 2025

# العقبـات الرئيسيـة أمام اتّفاقيـة التّجـارة الحرّة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوروبي في عام 2025

ليلى ماريا فضول

**حقوق النشر:** أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية 2025
**بيان إخلاء المسؤولية:** الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

**ليلى ماريا فضول**
**متخصصة في الشؤون الدولية والقانونية،**

وهي حاصلة على بكالوريوس في القانون من الجامعة اللبنانية وماجستير في الشؤون الدولية من الجامعة اللبنانية الأمريكية. وبجانب مؤهلاتها الأكاديمية، تتمتع ليلى بخبرة في مجال البحوث والتحليلات السياسية والقانونية والأمنية في مراكز أبحاث دولية، وفي القطاع الحكومي في لبنان.


## ملخّص


- المفاوضات بشأن اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الاتّحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عملية طويلة ومعقدة، وقد تم تعليقها في عام 2008، أي بعد عقدين تقريبًا من الزمن من انطلاقها.[1]

- تعثرت المفاوضات بسبب قضايا محددة كانت رائجة في ذلك الوقت. بالإضافة إلى بعض العقبات المرتبطة بإصرار الاتحاد الأوروبي على أهداف غير تجارية في دول مجلس التعاون الخليجي كشرط مسبق للتوصل إلى اتفاق اقتصادي، يقول الخبراء إن صناعة النفط كانت أيضًا إحدى العقبات الرئيسية في المفاوضات. فقد كانت جماعات الضغط لقطاع البتروكيماويات الأوروبي يساورها القلق من منافسة دول الخليج لهذا القطاع بسبب الميزة النسبية لمنتجاتها النفطية، مما أثر على متطلبات الاتحاد الأوروبي الصارمة التي وضعها لاتفاقية التجارة الحرة، خوفًا من إغراق السوق الأوروبي.[2]

- اليوم، وبينما تراجعت قضية الإصلاحات، فإن مشاعر الخوف من التنافس في الأسواق الأوروبية تشترك فيها على نطاق واسع الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تتصاعد في جميع أنحاء القارة وتدفع باتجاه المزيد من الإجراءات الحمائية وتعزيز القومية الاقتصادية.

- تتناول هذه النظرة التحليلية آفاق اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل المشهد السياسي الداخلي للاتحاد الأوروبي. وتخلص الورقة البحثية إلى أنه في ظل البيئة السياسية الحالية، يبدو أن موقف الاتحاد الأوروبي المحتمل من التجارة الدولية يتأثر بالمشاعر الحمائية والمشككة في فكرة الاتحاد الأوروبي، مما قد لا يصب في صالح اتّفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إذا ما تم تحليلها بمعزل عن العوامل الجيوسياسية الراهنة.

- تُبيّن الورقة البحثية أن العوامل الجيوسياسية المتنامية قد تدفع الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي، مما يطغى على اعتبارات المشهد السياسي الداخلي للاتحاد. تشمل هذه العوامل:

  - أولاً:- إنّ احتمال التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين يقلق الاتحاد الأوروبي؛ لأنّ السلع الأوروبية قد تصبح أقل تنافسية في أسواق دول الخليج.

  - ثانياً:- يشير تراجع العلاقات عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة لأسباب مختلفة، بما في ذلك نتيجة الانتخابات الرئاسية وسياسة "أمريكا أولاً" المتنامية التي يؤيدها الحزبان،[3] إلى مزيد من التدهور في التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.[4]

- تقترح الورقة البحثية أن يركز الاتحاد الأوروبي على القيمة التي سيضيفها وتعزيز مكانته كشريك أمني موثوق به لدول مجلس التعاون الخليجي لإبرام اتفاق. ومن ثّم، توصي النظرة التحليلية بدراسة التدابير التالية:

  - ينبغي على الكتلتين تعظيم رؤيتهما المشتركة لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية؛ الأمر الذي يمهد الطريق أمام الاتفاقات الاقتصادية من خلال المواءمة بين مصالح وأولويات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي.

- يتعين على الاتحاد الأوروبي استغلال القنوات الدبلوماسية التي أعيد تنشيطها مؤخرًا بين الكتلتين الإقليميتين، ولا سيّما تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج، الأمر الذي يعزز بدوره الثقة ويدفع بالأهداف التجارية إلى الأمام.

- استخدام الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لتنسيق السياسات والتعاون الاستراتيجي واستخدام القمة رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي انطلقت مؤخرًا لتسهيل تحرير التجارة.

- الاستفادة من الوجود المؤسسي المتزايد للاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي.

- من المحتمل دراسة ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة تمثل الطريق إلى الأمام، خاصة مع قيام بعض دول الخليج الآن بصياغة اتفاقيات اقتصادية ثنائية (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة) أو استعارة أفضل الممارسات من اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى التي وقّعتها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة.

- من المحتمل دراسة فوائد الاقتباس من نموذج العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، والتي نمت بشدة خلال العقدين الماضيين.

## تفاصيل الموضوع

المفاوضات بشأن اتّفاقية التّجارة الحرّة بين الاتّحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي عملية طويلة ومعقدة. فابتداءً من عام 1990، واجهت المحادثات العديد من التحديات، مما أدى إلى تعليقها في عام 2008، أي بعد عقدين تقريبًا من انطلاقها.[5] ومنذ ذلك الحين، لا تزال المحادثات عالقةً في مرحلة المفاوضات، حتى بعد محاولة تمت مؤخرًا لإحيائها. ولا يشعر المسؤولون بالتفاؤل بشأن احتمال حدوث انفراجة في أي وقت قريب.[6]

كان يُنظر إلى مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة في سنواتها الأولى على أنها رائدة، "الأولى من نوعها بين كتلتين سياسيتين واقتصاديتين"،[7] وإذا كان تم التصديق عليها، كانت ستكون "أول اتفاقية تجارة حرة بين منطقتين كاملتين تدخل حيز التنفيذ على الإطلاق في جميع أنحاء العالم."[8] ومع ذلك، فاعتبارًا من عام 2013، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من التكتلات الإقليمية، في حين أن الاتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي لم تتحقق بعد.[9] وهذا يعني أن اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لم تعد في طليعة هذا النوع من الاتفاقات الرائدة.[10]

منذ البداية، يُعزى تعثر مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة إلى موقف الاتحاد الأوروبي من حقوق الإنسان وحقوق العمال، وكذلك صناعة النفط.[11] وكان يرجع هذا الانسداد أيضًا إلى غياب التكامل السياسي وتزايد المخاطر الأمنية الإقليمية في الخليج، فضلاً عن تباين التوقعات بين الكتلتين.[12] ويشير بعض الخبراء إلى أن إحدى المشكلات الرئيسية هي الاختلاف في الطبيعة المؤسسية للمنظمتين، حيث أن الاتحاد الأوروبي كيان فوق مستوى الدولة بينما مجلس التعاون الخليجي كيان حكومي دولي.[13] وناقش الخبراء أيضًا العقبات التي تعترض المفاوضات المتعلقة بحرية تنقل الأشخاص ومطالب الإعفاء من التأشيرة.[14]

اليوم، وبعد مرور ما يقرب من أربعة عقود على بدء المفاوضات، لا تزال اتفاقية التجارة الحرة في طريق مسدود. غير أن تغييرات كبيرة قد طرأت في البيئة الداخلية لأحد الشركاء المتفاوضين. حيث يتزايد تأثير أحزاب اليمين المتطرف في الاتحاد الأوروبي. وتروج هذه الأحزاب للحمائية والقومية الاقتصادية، بهدف حماية الاقتصادات والصناعات الوطنية من المنافسة الدولية. وقد تزيد هذه المشاعر المنتشرة على نطاق واسع من تعقيد المفاوضات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

من ناحية أخرى، قد تدفع العوامل الجيوسياسية الاتحاد الأوروبي إلى أن يكون لديه حوافز أكثر من المعوقات للسعي إلى إبرام اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الواقع، يخشى الاتحاد الأوروبي من تراجع العلاقات عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تؤججه نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية. ويشعر الاتحاد بالقلق كذلك من النفوذ الصيني المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي خضم حربين في العالم. الاتحاد الأوروبي في حاجة ماسة إلى شريك اقتصادي موثوق به.

تتناول هذه النظرة التحليلية آفاق اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحليل المشهد السياسي الداخلي للاتحاد الأوروبي والبيئة الجيوسياسية وكيف يمكن أن تؤثر على المفاوضات.

### محادثات التجارة

يسبق التعاون الاقتصادي بين الكتلتين الإقليميتين محادثات اتفاقية التجارة الحرة. لطالما كانت دول مجلس التعاون الخليجي منطقةً استراتيجيةً بالنسبة للاتحاد الأوروبي من حيث التجارة، حيث جاءت في المرتبة السادسة من حيث أكبر سوق تصدير للاتحاد الأوروبي ووجهة استثمارية للدول الأعضاء.[15] ويأتي الاتحاد الأوروبي أيضًا في المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، بعد الصين مباشرةً.[16]

بدأت العلاقات بين المنطقتين بمفاوضات رسمية في ديسمبر 1987.[17] ثم وقّع الجانبان اتفاقية إطارية للتعاون في يونيو 1988، والتي أسست لمحادثات تجارية واستثمارية منتظمة، بالإضافة إلى حوار حول قضايا الاقتصاد الكلي والطاقة والبيئة وتغير المناخ.[18] ونصت الاتفاقية أيضًا على إنشاء مجلس مشترك لوزراء الخارجية ولجنة تعاون مشترك.[19]

في مايو 2017، أقامت الكتلتان حواراً أكثر تنظيماً ولكن غير رسمي حول التجارة والاستثمار،[20] والذي اختتم دورته السادسة في بروكسل في أوائل يونيو 2024.[21] ويهدف هذا التجمع السنوي إلى معالجة قضايا التجارة والاستثمار بين الكتلتين وتعزيز التعاون في مجالات هامة.[22] في مايو 2022، وقّعت الكتلتان على بيان مشترك بشأن الشراكة الاستراتيجية، والذي سلط الضوء أيضًا على أهمية التجارة بين المنطقتين،[23] مما يمثل أول محاولة مهمة للتعاون الوثيق منذ فترة طويلة.[24]

إجمالًا، كان مسار المحادثات التجارية منفصلاً عن مجالات التعاون الأخرى.[25] وقد نصت اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لعام 1988 على ضرورة تعزيز وتطوير وتنويع التجارة بين الطرفين إلى أقصى حد ممكن، والشروع في محادثات تهدف إلى التوصل إلى توافق بشأن توسيع التجارة.[26] وهكذا بدأت المفاوضات التجارية في عام 1991، وكان من المأمول أن تتوج باتفاقية تُحسّن وصول منتجات كلّ كتلة إلى أسواق الكتلة الأخرى وتحرر التجارة.[27]

ومع ذلك، تعثرت المفاوضات لمدة 17 عامًا بسبب قضايا محددة خاصة بالوقت الذي كانت تتم فيه. وعلى كل المستويات، ظلت العقبات قائمة رغم تعدد القمم والمبادرات واللجان الفرعية المتخصصة. ولهذا، قرر مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2008 تعليق مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة.[28]

رغم ما سبق، تواصلت التأكيدات والبيانات المتكررة التي كانت تهدف إلى إبرام اتفاق. فخلال الاجتماع الحادي والعشرين للمجلس المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والاجتماع الوزاري في عام 2011 على سبيل المثال، أكد القادة صراحةً رغبتهم في إجراء المزيد من المحادثات لإتمام اتفاقية التجارة الحرة "في أقرب وقت ممكن".[29]

المصدر: تجميع المؤلّف من مصادر عديدة.

### العقبات أمام المفاوضات

منذ بداية المفاوضات، كان مطلب الاتحاد الأوروبي بأن تنشئ دول الخليج اتحادًا جمركيًا أحد العوائق الرئيسية.[30] وقد استلزم ذلك توحيد الرسوم والإجراءات الجمركية بين الحدود الداخلية والخارجية لدول الخليج، فضلاً عن اندماجها في اتحاد اقتصادي قوي. وقد اعتبر الاتحاد الأوروبي أن هذا التنسيق ضروري للتفاوض على اتفاق تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة موحدة وليس كدول منفردة بقوانين جمركية مختلفة.

وقد انتهى هذا العائق في نهاية المطاف في يناير 2003 مع إنشاء دول مجلس التعاون الخليجي لاتحاد جمركي، مما أدى إلى تطبيق سياسة تجارية دولية موحدة.[31] وقد مهدت هذه الخطوة الطريق لتحرير ممارسات الاستيراد والتصدير من خلال تمكين دول مجلس التعاون الخليجي من التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية والجمركية مع التكتلات الاقتصادية الأخرى.

بعد حل هذه المشكلة، أضاف الاتحاد الأوروبي شرطًا جديدًا ينص على ضرورة انضمام جميع دول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة التجارة العالمية.[32] وكان الضغط في الأساس على المملكة العربية السعودية، التي كانت الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم تكن عضوًا في المنظمة في ذلك الوقت. في ديسمبر 2005، انضمت المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.[33]

**الشكل 1: التسلسل الزمني للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي**

ثُمَّ، قدم الاتحاد الأوروبي المزيد من المطالب. وشملت هذه الإجراءات تحرير وخصخصة قطاعات اقتصادية محددة في الخليج، وفتحها أمام الاستثمار الأوروبي، وإلغاء دعم أسعار بعض السلع والمواد الخام، وحل مسائل سياسية واجتماعية مثل حقوق الإنسان والمشاركة الاقتصادية للمرأة والديمقراطية.[34]

ووفقًا للممثلين في الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في عام 2009، فقد نص أحد الشروط على إمكانية تعليق اتفاقية التجارة الحرة إذا لم تلتزم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بحقوق الإنسان.[35] واعترضت دول مجلس التعاون الخليجي على هذا البند بدعوى أن الاتحاد الأوروبي "يطرح قضايا على الطاولة لا علاقة لها بالتجارة".[36]

في الواقع، لا ينازع أي من الطرفين في أساسيات حقوق الإنسان، وكانت المشكلة تتعلق أكثر بحقيقة أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى أن يكون أكثر استيعابًا لتلبية مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي والتعامل مع المنظمة كشريك متساوٍ في المفاوضات. [37] فقد اعتقدت دول مجلس التعاون الخليجي أنها الطرف الوحيد الذي طُلب منه الرضوخ لكل المطالب، وازدادت تلك المناقشات حدة مع تقديم الاتحاد الأوروبي مطالب تلتزم دول المجلس بالاستجابة لها. [38]

في نهاية المطاف، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي تعليق المفاوضات من جانب واحد في عام 2008، حيث أن افتقار الاتحاد الأوروبي للمرونة جعل استمرار المفاوضات مستحيلًا. ومع ذلك، وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على الطلب الأوروبي بمواصلة المشاورات إلى حين التوصل إلى توافق بشأن استئناف المفاوضات. [39]

في السنوات التالية، كانت الطريقة الوحيدة التي استمرت فيها المنطقتان في الحفاظ على التبادل المؤسسي هي من خلال المجلس المشترك السنوي والاجتماعات الوزارية والعديد من البيانات الختامية المشتركة، وبعض اجتماعات الخبراء التي كان الهدف منها تعزيز التعاون في مجالات الطاقة والتعليم والبيئة ومكافحة النشاط الإجرامي. [40]

بخلاف الأسباب المذكورة آنفًا، يقول الخبراء إن أبرز العقبات أمام المفاوضات كانت صناعة النفط والغاز من وجهة نظر كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي. فمن ناحية دول مجلس التعاون الخليجي، رفضت المملكة العربية السعودية التوقف عن تقديم الدعم لقطاع الطاقة فيها، في حين اختارت دول أخرى الاستمرار في فرض أسعار مختلفة لصادرات الغاز. [41] بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، مارست شركات البتروكيماويات ضغوطًا للحيلولة دون تحرير التجارة مدعيةً أن استراتيجية التسعير المزدوج التي تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي ترقى إلى مستوى الدعم الضمني الذي يسمح بإغراق الاتحاد الأوروبي بالواردات. [42]

وزادت الإمكانات البتروكيماوية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية من غضب القطاع لمعارضة اتفاقية التجارة الحرة. فقد اعتقدت شركات النفط الأوروبية أن اتفاقية التجارة الحرة يمكن أن تشجع شركات البتروكيماويات الوطنية السعودية على التوسع في جميع أنحاء أوروبا. [43] ومن شأن التكامل التجاري بين المنطقتين أن يسهل على مؤسسة البتروكيماويات السعودية وصناعة الغاز والنفط الإقليمية عمومًا الحصول على أحدث التقنيات، مما سيشكل تحدياً للميزة التنافسية للاتحاد الأوروبي وهيمنته على السوق العالمية. [44]

على هذا النحو، كانت جماعة الضغط لقطاع البتروكيماويات الأوروبي، وهي رابطة منتجي النفط في أوروبا، قلقةً من منافسة دول الخليج لها بسبب انخفاض أسعار منتجات الخليج النفطية. وقادت جماعة الضغط احتجاجات ضد تحرير التجارة ومنعت دخول المنتجات النفطية الخليجية المعفاة من الرسوم الجمركية. [45]

ويُقال بأن هذه الحمائية أثرت بشدة على متطلبات الاتحاد الأوروبي العديدة لإبرام اتفاقية التجارة الحرة، ومنعت الاتحاد الأوروبي من تقديم حزمة أكثر سخاءً، وغالبًا ما كان ذلك من خلال التركيز على قضايا غير تجارية، مثل حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية. [46]

### المشهد السياسي في الاتحاد الأوروبي

اليوم، تنتشر مشاعر الخوف من المنافسة في الأسواق الأوروبية على نطاق واسع بين الأحزاب اليمينية المتطرفة التي تصعد في جميع أنحاء القارة. فسواء على المستوى الوطني أو على مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن هذه الأحزاب يتزايد دفعها نحو مزيد من التدابير الحمائية وتعزيز القومية الاقتصادية، وتدعو إلى إقامة حواجز تجارية لحماية الاقتصادات الوطنية. وبعض هذه الأحزاب من المتشككين في فكرة الاتحاد الأوروبي، ويعارضون الدولة فوق القومية التي تشكلها الكتلة الأوروبية، ويخشون تقويض استقلالية الدول الأعضاء. وفي كل الأحوال، فإن هذه الأطراف تُعقّد إبرام اتفاقية التجارة الحرة التي تضم الاتحاد الأوروبي كشريك حتى لو كان ذلك لأسباب مختلفة.

**الشكل 2: النسبة المئوية لمقاعد أحزاب اليمين المتطرف في البرلمانات الوطنية في دول مختارة في الاتحاد الأوروبي (حتى يناير 2025)**

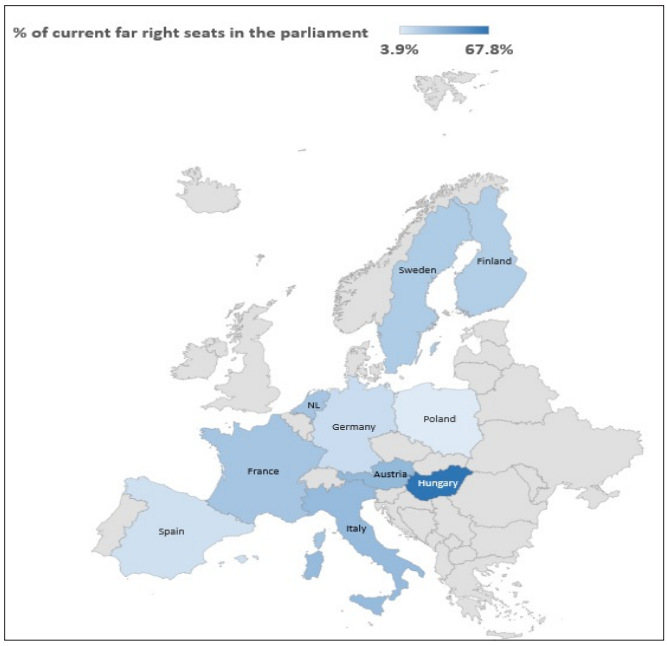


المصدر: تجميع المؤلّف من عدة استبيانات لـ POLITICO.[47]

## الصعيد الوطني

يزداد تمثيل الأحزاب اليمينية المتطرفة في الحكومات الوطنية في جميع أنحاء القارة. فالحكومات إما تقودها أحزاب يمينية متشددة أو ائتلاف يضمها أو تستعد لتحول سياسي متطرف في الانتخابات العامة المقبلة. ولهذا، فإن تأثير أحزاب الوسط على سياسات الاتحاد الأوروبي من المنتظر أن يتضاءل في السنوات القليلة المقبلة.

في إيطاليا، تُروِّج رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني وحزبها اليميني المتطرف Fratelli d›Italia، أو إخوان إيطاليا، للاقتصاد الوطني، مما يعني أن الأفضلية والحماية دائمًا لاقتصاد البلاد.[48] ومنذ وصول ميلوني إلى السلطة، انتشرت المخاوف من أن يكون نهجها في القومية الاقتصادية قد يدفع إيطاليا إلى التراجع عن إصلاحات مهمة في تحرير التجارة. وعلاوة على ذلك، فإن رئيسة الوزراء تتحرك بناء على شعار "صنع في إيطاليا"،[49] وحزبها ينتهج نظرة حمائية وقائمة على الشركات وإحصائية ونقدية لنظرية اقتصاد السوق الحرة.[50]

في ألمانيا، يتبع حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتشدد أيديولوجية قومية اقتصادية متطرفة، ويتبع بقوة سياسة الحمائية عندما يتعلق الأمر بالأسواق الوطنية.[51] في سبتمبر 2024، فاز حزب البديل من أجل ألمانيا في انتخابات إحدى الولايات، وهي المرة الأولى منذ حقبة ألمانيا النازية التي يفوز فيها حزب يميني متطرف في انتخابات الولايات. ويرى البعض أن ألمانيا أصبحت "طبيعية" لأن التيار الشعبوي اليميني، الذي يتمتع بنفوذ قوي في جميع أنحاء أوروبا، أصبح له حضور كبير في البلاد.[52] ويشغل الحزب أيضًا 10.3% من المقاعد البرلمانية وهو أيضًا من بين المتشككين في فكرة الاتحاد الأوروبي. في عام 2021، قرر الحزب السعي للخروج الرسمي من الاتحاد الأوروبي، داعيًا إلى خروج ألمانيا من الاتحاد الأوروبي "ديكست".[53] وعلاوة على ذلك، يشدد حزب البديل من أجل ألمانيا على تقليل التعاون في الاقتصاد والمشاريع التعاونية، مثل الدفاع عن الحدود والاتفاقيات التجارية، مع الدول الأخرى.

بالمثل، لطالما كانت فرنسا تميل إلى السياسات الاقتصادية الحمائية.[54] وقد سعت في الآونة الأخيرة إلى اتباع نهج إحلال الواردات كنهج للتخفيف من المخاطر، وهو ما يستلزم وقف استيراد التقنيات الضرورية منخفضة التكلفة وتصنيعها في أوروبا بتكلفة أعلى لضمان الاستقلالية.[55]

ويُروِّج الحزب اليميني المتطرف الناشئ، التجمع الوطني، بشدة لتطبيق مذهب الحمائية في البلاد. في عام 2017، خاضت المرشحة الرئاسية اليمينية المتطرفة آنذاك مارين لوبان الانتخابات الرئاسية على أساس برنامج قومي اقتصادي قائلةً إن "الحمائية الذكية [...] ستحارب المنافسة الدولية غير العادلة، وستعيد التعافي الاقتصادي".[56]

في الآونة الأخيرة، كشفت الانتخابات العامة المبكرة في فرنسا، والتي جاءت على إثر فوز اليمين المتطرف بـ30% من أصوات الفرنسيين في البرلمان الأوروبي، [57] عن وجود رغبة قوية في التغيير في البلاد التي يقودها الوسط. [58] وعلى الرغم من فوز ائتلاف الجبهة الشعبية الجديدة اليساري، الذي فاجأ الجميع بفوزه في الانتخابات المبكرة، [59] إلا أن النتائج كشفت عن زيادة كبيرة في قاعدة الناخبين من اليمين المتطرف. [60] ويشغل حزب التجمع الوطني الآن مقاعد في الجمعية الوطنية أكثر من أي حزب آخر، [61] ويمكن أن تتبلور شعبيته في الانتخابات الرئاسية لعام 2027 مستفيدًا من ضعف خصومه.

ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ليست الدول الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي تتحول إلى اليمين. ومع ذلك، فإن هذه الدول الثلاث هي أكبر اقتصادات في الاتحاد، [62] فضلاً عن كونها أكبر ثلاث دول من حيث عدد السكان. [63] فمواقفها بشأن حرية التجارة الدولية لها تأثير كبير، خاصة عندما يكون لمجموع سكان البلدان المؤيدة لسياسة ما تأثير كبير على تبنيها فيما يعرف بـ "الأغلبية المؤهلة". [64]

> **الأغلبية المؤهلة في مجلس الاتحاد الأوروبي** - وهي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي تصوت على سياسات التجارة الدولية
>
> "عندما يصوت مجلس الاتحاد الأوروبي على مقترح ما [...] يتم اعتماد المقترح إذا تم التوصل إلى أغلبية مؤهلة.
>
> يتم الوصول إلى الأغلبية المؤهلة إذا تحقق شرطان في آن واحد:
>
> - 55% من الدول الأعضاء تصوّت لصالحه، وهذا يعني عملياً 15 من أصل 27
>
> - يحظى المقترح بدعم الدول الأعضاء التي تمثل ما لا يقل عن 65% من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي."

### على صعيد الاتحاد الأوروبي

يُلقي هذا المناخ السياسي أيضًا بظلاله على مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وآخرها برلمان الاتحاد الأوروبي، وهو مؤسسة لها دور مباشر في صنع السياسات التجارية الدولية والتصديق عليها. وقد انتهت انتخابات البرلمان الأوروبي لعام 2024 في يونيو 2024، وحققت فيها أحزاب اليمين المتشدد مكاسب.

من ناحية عدد المقاعد، احتفظ الوسط بالأغلبية بحصوله على 188 مقعدًا من أصل 720 مقعدًا. [65] وتتصدر أحزاب الوسط في برلمان الاتحاد الأوروبي جدول الأعمال التشريعي، وهي مدافع قوي عن حرية التجارة ونزاهتها، فضلاً عن الأسواق المفتوحة. [66] وتتأثر أحزاب الوسط بالشركات الكبيرة، [67] ويظهر نمط تصويتها على اتفاقيات التجارة الحرة في البرلمان موافقة ثابتة بما في ذلك كونها مؤيدًا متحمسًا لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكتلة التجارة في أمريكا الجنوبية، والمعروفة باسم اتفاق الاتحاد الأوروبي - ميركوسور. [68]

رغم ذلك، فإن استعداد أحزاب الوسط في السنوات الأخيرة للعمل مع اليمين المتشدد يزيد من تأثير الأخير على عملية صنع القرار من خلال سياسة الائتلافات المحتملة. وكانت المحادثات تلوح في الأفق حول مستقبل الائتلاف الوسطي غير الرسمي الذي كان موجودًا في البرلمان المنتهية ولايته. ومن المتوقع ألا يكون هذا الائتلاف كافياً في الفترة 2024-2029، مع احتمال حدوث تقارب بين الوسط واليمين المتشدد. [69]

علاوة على ذلك، وكما تُظهر عمليات التصويت السابقة في البرلمان المنتهية ولايته، غالبًا ما يفوز الائتلاف الذي يضم الوسط واليمين المتشدد في قضايا التجارة الدولية. [70] على هذا النحو، قد يُترجم تأثير السياسات الحمائية لليمين المتطرف إلى تدابير حمائية إضافية للاقتصادات الوطنية مما يُعقّد التصديق على اتفاقيات التجارة الحرة.

خلاصة القول، فإن صعود اليمين المتطرف لا يرسم صورة للمزاج العام في أوروبا فحسب، بل إنه يترجم مباشرةً إلى عملية صنع السياسات على مستوى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث تتم مناقشة السياسات التجارية. في ظل المناخ السياسي الحالي، يبدو أن موقف الاتحاد الأوروبي المحتمل من التجارة الدولية يتأثر بالمشاعر الحمائية والمشككة في فكرة الاتحاد الأوروبي والتي قد تكون غير مواتية لإبرام اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي إذا تم تحليلها بمعزل عن العوامل الجيوسياسية الحالية.

## العوامل الجيوسياسية

قد تطغى العوامل الجيوسياسية المتنامية التي تدفع الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاق مع دول مجلس التعاون الخليجي على حسابات التوجه نحو أقصى يمين الطيف السياسي وما يتبعه من مشاعر التشكيك في أوروبا والسياسات الحمائية. ويبرز ذلك في سياق الممارسة الواسعة الانتشار المتمثلة في خوض التكتلات الاقتصادية الكبيرة حروبًا تجارية مع بعضها البعض. ويشير عمق العلاقات الاقتصادية التي تربط الصين بدول الخليج، إلى جانب تراجع العلاقات عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي من المتوقع أن تزداد سوءًا مع إعادة انتخاب الرئيس ترامب، إلى ضرورة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بإتمام الاتفاق.

وواقع الأمر أنه في السنوات التالية لعام 2021، تم إحياء المحادثات حول اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. ففي الحوار رفيع المستوى الذي عقد على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، ذكرت التقارير أن الاتحاد الأوروبي أعاد فتح المفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي مؤقتًا حول اتفاقية التجارة الحرة لما لها من أهمية للجانبين. [71] وفي الآونة الأخيرة، أعاد قادة الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التأكيد على التزامهم المشترك بالشراكة التجارية والاستثمارية الاستراتيجية في أول قمة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي والتي عقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات في بروكسل في أكتوبر 2024، حيث أعلنوا خلالها أيضًا عن هدفهم لمواصلة المحادثات للتوصل إلى اتفاقية تجارة حرة إقليمية بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي. [72]

## تنامي نفوذ الصين في منطقة مجلس التعاون الخليجي

يراقب الاتحاد الأوروبي عن كثب تطورات المفاوضات بشأن تحرير التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، وذلك في ظل قلقه من إمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن تحرير التجارة بين دول المجلس والصين. ووصلت محادثات التجارة الحرة بين الصين ودول الخليج الآن إلى عامها التاسع عشر، وأحرزت تقدمًا كبيرًا، وقد شهدت بداية عام 2024 اكتمال ما يقرب من 90% من شروط اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين. [73]

إن الاقتراب من إبرام اتفاقية التجارة الحرة يتماشى مع أهداف الصين الرامية إلى تحسين التعاون بين مبادرة الحزام والطريق وخطط التنمية في الخليج، خاصة في السنوات العشرين المقبلة. [74] ومن المتوقع أن تفتح اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والصين آفاقاً تجارية جديدة في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والخدمات، فضلاً عن تحسين العلاقات في مجال الخدمات اللوجستية والنقل والبنية التحتية، مما قد يعزز التجارة غير النفطية بشدة. وهناك أيضًا فرص أخرى في التصنيع، واستكشاف الفضاء، والسياحة، والبناء، وربط الأسواق المالية، [75] وهذا السيناريو قابل للتحقق. الصين ودول مجلس التعاون الخليجي لها إسهامات هامّة في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتعتمد اقتصادات هذه الدول بشدة على الطاقة، [76] وتمثلان معًا حوالي 22% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. [77] صارت الصين هي الشريك التجاري الرئيس لدول الخليج، بعد أن حلت محل الاتحاد الأوروبي في عام 2020. [78] يُبيِّن الرسم البياني أدناه صورةً واضحةً عن التبادل التجاري بين المنطقتين، حيث يعرض قيمة واردات الصين وصادراتها من دول مجلس التعاون الخليجي وإليها بين عامي 2019 و2023.

### الشكل 3: التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي (بالدولار الأمريكي)

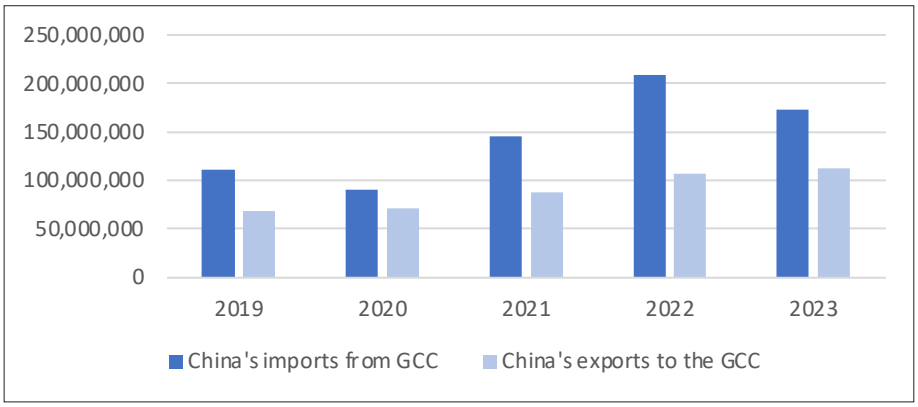


المصدر: تجميع المؤلّف من عدة مؤشرات لمركز التجارة الدولي. [79]

دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لديهما شراكة استراتيجية شاملة مع الصين، وهو أعلى مستوى من الاعتراف والتعاون الدبلوماسي الذي يمكن أن تقدمه بكين لدولة أجنبية. وعلى نفس المنوال، أقامت الصين تحالفات استراتيجية مع قطر وعُمان والكويت، وهي المرتبة الثانية من مستويات التعاون الدولي مع الصين.[80]

علاوة على ذلك، فإن دول مجلس التعاون الخليجي لها أهمية كبيرة بالنسبة للصين، خاصة فيما يتعلق باحتياجاتها في مجال أمن الطاقة. [81] فقد شكلت واردات الصين من دول مجلس التعاون الخليجي ما يقرب من ثلث إجمالي وارداتها في عام 2023، حيث بلغت 201 مليون طن متري من النفط الخام و18 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال من هذه الدول. [82] المملكة العربية السعودية هي أكبر مُصدِّر في المنطقة إلى الصين بحوالي 86 مليون طن متري من الصادرات في عام 2023. [83] والصين هي أكبر مشترٍ للنفط الخام العُماني، حيث تشتري 78.4% من إنتاج البلاد. [84] وتاريخيًا، كانت عُمان ثاني أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين في دول مجلس التعاون الخليجي قبل أن تحل دولة الإمارات العربية المتحدة محلها في عام 2022. [85] في عام 2023، صدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة 42 مليون طن متري من النفط الخام إلى الصين. [86]

بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أكبر شريك تجاري غير نفطي للصين وأكبر سوق تصدير في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. [87] الصين هي أيضًا أحد المستهلكين الرئيسيين للغاز الوارد من قطر. في نوفمبر 2022، أبرمت شركة قطر للطاقة أطول اتفاقية للغاز الطبيعي المسال، وهي عقد مدته 27 عامًا، لتوريد 4 ملايين طن من الغاز الطبيعي المسال لشركة سينوبك، عملاق النفط والغاز الصيني. [88]

وتثير هذه العلاقات الاقتصادية العميقة قلق الاتحاد الأوروبي حيث قد تصبح السلع الأوروبية أقل قدرة على المنافسة في أسواق الخليج. ومن ناحية أخرى، فإن "مبدأ عدم التدخل"[89] و"نهج عدم طرح الأسئلة" [90] اللذين تتبعهما الصين أكثر جاذبية لاقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من إدراج الاتحاد الأوروبي لأهداف غير تجارية في الاتفاقيات التجارية. [91]

في هذا الشأن، سبق أن أعربت دول مجلس التعاون الخليجي عن إحباطها من النهج الذي يتبعه الاتحاد الأوروبي عندما علقت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة واشتكت من "خلط الاتحاد الأوروبي بين السياسة والتجارة". [92] وقال الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، عبد الرحمن العطية، إبان تعليق المفاوضات أن "حقوق الإنسان [...] لا ينبغي فرضها" وأنه "لا ينبغي إضعاف القوانين والأنظمة المحلية باتفاقية [اتفاقية التجارة الحرة] لأنها مسألة سيادة". [93]

الاتحاد الأوروبي في حاجة إلى إعادة النظر في ذلك الأمر وتسريع اتفاق التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الآونة الأخيرة، خفّت حدة المخاوف التي أحاطت بصناعة البتروكيماويات الخليجية بسبب التطورات الذي حدثت في السوق الأوروبية. [94] فقد بدأت الشركات الأوروبية في استيراد الموارد الأساسية من أماكن أخرى لتصنيع البلاستيك جراء ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة. [95] وبدلاً من الخوف من تحرير التجارة مع أسواق الخليج، فإن هذا يجعل مجموعات الضغط القوية داخل الاتحاد الأوروبي أكثر استعدادًا للتنازل.

### تراجع العلاقات عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

من بين الأسباب وراء حاجة الاتحاد الأوروبي إلى إبرام اتفاق مع دول الخليج هو تراجع العلاقات عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويستعد الاتحاد الأوروبي للفترة الثانية للرئيس ترامب في البيت الأبيض، حيث تضع جميع دول الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) خططًا احتياطية خوفًا من إلحاق ضرر جسيم بالحلف الأطلسي. [96] وتعمل بروكسل أيضًا على وضع استراتيجية تحدد تداعيات الانتخابات في نوفمبر 2024، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية في حال فرض ترامب رسومه الجمركية على الاتحاد الأوروبي. [97]

وتثير عودة ترامب إلى البيت الأبيض مخاوف جدية في الاتحاد الأوروبي. فمن ناحية، أعلن ترامب أنه سيجبر أوكرانيا على عقد سلام مع روسيا والتخلي عن الأراضي التي يدعي الكرملين أن روسيا تمتلكها. أمّا فيما يخصُّ خطط الرئيس ترامب لحلف الناتو، فإنّه يُخطط للحد من انخراط الولايات المتحدة فيه من خلال مقاطعة الاجتماعات أو مطالبة الجيش الأمريكي بعدم المشاركة في التدريبات المشتركة للحلف. [98]

من ناحية أخرى، تشعر أوروبا بالقلق من مواصلة الرئيس ترامب في اتباع سياسة "أمريكا أولاً" الانعزالية التي اتبعها في ولايته الأولى، [99] مما ينذر بكارثة في التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. [100] وقد تعهد ترامب بالاستمرار على نفس المسار في فترة رئاسته الثانية، معلنًا أنه سيتصدى لأوروبا في مجال التجارة. [101] ويهاجم ترامب أيضًا حرية التجارة، مدعيًا أنها أضرت بالعمال الأمريكيين. [102] ويؤدي نهج ترامب الحمائي إلى الضغط على السوق الأوروبية من أجل تحويل التجارة حيث ستبحث السلع التي كانت تُصدَّر في السابق إلى الولايات المتحدة الأمريكية عن أسواق جديدة.

وضمن سياسة الرئيس ترامب "أمريكا أولاً"، فإنه أكد باستمرار على عزمه إعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية مع الحلفاء من أجل الحصول على شروط أفضل تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية الأمريكية على حساب مصالح الدول الأخرى.[103] وفي حملة الرئيس ترامب الانتخابية السابقة، تعهد بإعادة التفاوض أو الانسحاب، إذا لزم الأمر، من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) التي تمكن من إنهائها،[104] ومن منظمة التجارة العالمية، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)،[105] التي قام بتغييرها لتصبح اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA).[106]

فضلًا عن ذلك، قد تؤدي عودة ترامب إلى البيت الأبيض إلى إشعال حرب رسوم جمركية تجارية جديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بعد هدوء نسبي خلال إدارة بايدن.[107] واتصفت ولاية ترامب الأولى بفرض رسوم جمركية على العديد من سلع الاتحاد الأوروبي، مثل الصلب والألومنيوم، كما أن خطط ترامب المستقبلية للسياسة التجارية تتضمن فرض تعريفة استيراد واسعة النطاق بنسبة 10% على السلع الأوروبية.[108] بالإضافة إلى ذلك، في ظل إدارة ترامب الثانية، من المحتمل أن تتفاقم النزاعات التجارية القائمة عبر الأطلسي، مثل النزاع حول دعم بوينج-إيرباص، والتعريفات الجمركية على الصلب والألومنيوم، والضرائب الرقمية الأوروبية.[109]

بخلاف الصدمات المحتملة في السياسة الخارجية، يخشى الاتحاد الأوروبي من تحالف عالمي قد يتجمع ويوفر منصة للشعبويين الأوروبيين لتكوين علاقات فريدة من نوعها مع واشنطن في عهد ترامب.[110] فقد يصبح اليمين الشعبوي الأوروبي أكثر ثقة بعد إعادة انتخاب ترامب، ويستخدم قوةً أكبر لعرقلة المبادرات والسياسات الأوروبية الموحدة. وقد احتفل رئيس وزراء المجر، فيكتور أوربان، بفوز ترامب قائلًا: "لقد تسارعت وتيرة التاريخ"، بينما قال جيرت فيلدرز، رئيس حزب الحرية في هولندا: "يفوز الوطنيون في الانتخابات في جميع أنحاء العالم".[111] في الانتخابات الوطنية في عام 2025، قد تحاول هذه الأحزاب أيضًا الحصول على دعم الولايات المتحدة للأحزاب اليمينية المتطرفة، مثل تلك الموجودة في ألمانيا وبولندا.[112]

## الخاتمة

ينبئ المناخ السياسي الحالي في أوروبا عن تحول واضح نحو اليمين مصحوبًا بتوجهات متشككة في فكرة الوحدة الأوروبية ونهج حمائية واسعة النطاق تغذيها احتجاجات المزارعين التي تدعو إلى حماية المؤسسات المحلية.[113] ويقود تحليل المشهد السياسي الداخلي في أوروبا - بمعزل عن العوامل الأخرى - إلى استنتاج مفاده أن اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي لا تلوح في الأفق. ولكن عند إضافة العوامل الجيوسياسية إلى المعادلة، تعود اتفاقية التجارة الحرة إلى طاولة النقاش.

مع تنامي نفوذ الصين في الخليج والتعقيدات المتوقعة مع تراجع العلاقات عبر الأطلسي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يجد طريقة لإتمام اتفاقية التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن يركز الاتحاد الأوروبي على القيمة التي سيضيفها وتعزيز مكانته كشريك أمني موثوق به لدول مجلس التعاون الخليجي.

على الرغم من تحسن علاقات الصين مع دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الصين لا تزال تعتبر "منتفعًا مجانيًا فيما يخص الأمن" لأنها لا تستطيع ولا تريد دعم أمن الخليج.[114] بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الأحداث الحالية تشير إلى أن واشنطن قد لا تكون قادرة أو حتى راغبة في القيام بدورها الأمني التاريخي في المستقبل المنظور في المنطقة.[115] فمن ناحية، وصلت مساعي الولايات المتحدة الأخيرة في الشرق الأوسط في العراق وأفغانستان إلى طريق مسدود، مما يجعل من الصعب تخيل استمرار الانخراط في مثل هذه المساعي.[116] ومن ناحية أخرى، أثبتت واشنطن أنها تفتقر إلى التوازن في المسائل المهمة المتعلقة بالأمن الإقليمي، كما يُوضِّح الصراع الحالي في غزة.[117]

ولهذا، فإن أوروبا في وضع يؤهلها لتكون الطرف المهم التالي للمساهمة في الأمن الإقليمي، وضمان استقرار دول المنطقة، وتعزيز ازدهار شعوبها، ودعم السلام والأمن العالميين.[118] ومن العوامل الأخرى التي تجعل من أوروبا شريكًا مرغوبًا فيه هو إدراك الاتحاد الأوروبي المتزايد للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج وما يترتب على ذلك من حاجة أوروبا إلى تكثيف جهودها لإقامة تعاون هادف مع دول مجلس التعاون الخليجي.[119] ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإن فرصة إبرام اتفاقية التجارة الحرة قد تكمن في الضرورة الأمنية والاستفادة من الانخراط الاستراتيجي الأخير بين الكتلتين. توصي هذه النظرة التحليلية بدراسة التدابير التالية:

- **تعظيم الرؤية المشتركة بين الكتلتين لتعزيز التعاون في القضايا الأمنية.** يُظهر منتدى الأمن والتعاون الإقليمي والحوار الأمني الإقليمي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي أن قضايا الأمن الإقليمي تُناقش على مستويات رفيعة لتحقيق أهداف مشتركة.[120] وبالمثل، أعلن قادة الكتلتين الإقليميتين خلال القمة الأولى بين

الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في عام 2024 اتفاقهم على تعزيز "الأمن والازدهار العالمي والإقليمي".[121] وهذا يزيد الثقة ويمهد الطريق للاتفاقيات الاقتصادية من خلال المواءمة بين مصالح وأولويات الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، مما يزيد فرص التوصل إلى شروط تجارية مفيدة للجانبين.

- **الاستفادة من القنوات الدبلوماسية التي تم تنشيطها مؤخرًا بين الكتلتين الإقليميتين.** يزيد ذلك الثقة ويعزز أهداف التجارة. إن تعيين وزير الخارجية الإيطالي السابق لويجي دي مايو كممثل خاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الخليج يمثل فرصة لقيادة مركزة تساعد على إعطاء الأولوية للأهداف المشتركة. وفي الواقع، أكد دي مايو خلال حديثه في أكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية في يوليو 2024،[122] على العلاقات الاستراتيجية الطويلة الأمد بين الجانبين، وأعرب عن إجماع الاتحاد الأوروبي على أهمية الخليج، وهو ما انعكس في تعيينه. وقد ساعدت "الجهود النشطة" لدي مايو وتحركه السياسي المكثف في الخليج على ما يبدو في كسب ثقة واضعي السياسات في الخليج.[123]

- **استخدام الاجتماعات السنوية للمجلس الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لتنسيق السياسات وتعزيز التعاون الاستراتيجي واستخدام القمة رفيعة المستوى بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي التي انطلقت مؤخرًا لتسهيل تحرير التجارة.** أوضح المجلس الوزاري المشترك الأخير الذي عُقد في أكتوبر 2024، التزام الكتلتين بـ "تعزيز الحوار القائم حول التجارة والاستثمار" وأن المحادثات المستقبلية[124] "ستستمر في مناقشة التعاون في الشؤون التنظيمية"، بينما أعلن الجانبان صراحةً خلال أول قمة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي على الإطلاق عن استعدادهما لاستئناف النقاش حول التجارة الحرة بين الجانبين.[125]

- **الاستفادة من الوجود المؤسسي المتزايد للاتحاد الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي.** افتُتِح آخر مكتب للاتحاد الأوروبي في قطر في عام 2022،[126] ومن المقرر افتتاح مكتب آخر في سلطنة عمان.[127] تساعد الروابط المؤسسية القوية على تنسيق الأهداف التجارية على نحو أفضل والتعاون بشكل أوثق لمعالجة العقبات التجارية واكتشاف آفاق جديدة للتعاون.

- **اتفاقيات التجارة الحرة أو اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة** -- من المحتمل دراسة ما إذا كانت اتفاقيات التجارة الحرة تمثل الطريق إلى الأمام، خاصة مع قيام بعض دول الخليج الآن بصياغة اتفاقيات اقتصادية ثنائية (اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة) أو استعارة أفضل الممارسات من اتفاقيات التجارة الحرة الأخرى التي وقّعتها دول مجلس التعاون الخليجي في السنوات الأخيرة.

- **بحث تبني أفضل الممارسات من العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا.** من المحتمل دراسة فوائد الاقتباس من نموذج العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا، والتي نمت بشدة على مدار العقدين الماضيين.

## Endnotes


1. European Commission. (n.d.). Gulf region. https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/gulf-region_en
2. Al-Tamimi, A. (2024, April 25). Major EU-Gulf trade boost revives talk of reducing barriers. Al Majalla. https://en.majalla.com/node/315486/business-economy/major-eu-gulf-trade-boost-revives-talk-reducing-barriers
3. Welsink, J. (2024, January 29). The end of strong Transatlantic Relations? How Trump(ism) could shape the EU's future. European Student Think Tank. https://esthinktank.com/2024/01/29/the-end-of-strong-transatlantic-relations-how-trumpism-could-shape-the-eus-future-2/
4. Rettman, A. (2024, JULY 12). Biden's future in doubt among EU friends after new blunders EU & the World. Euobserver. https://euobserver.com/EU%20&%20the%20World/arab5e35a3
5. European Commission. (n.d.).
6. Sambidge, A. (2024, May 14). GCC-EU trade drops by $8bn as talks pause. AGBI. https://www.agbi.com/analysis/trade/2024/05/gcc-eu-trade-drops-by-8bn-as-talks-pause/
7. Kostadinova, V. (2013). What is the Status of the EU-GCC Relationship? Gulf Research Center. Available at: https://www.files.ethz.ch/isn/167338/EU-GCC_9227.pdf__.pdf Accessed [July 24, 2024]
8. Szecowka, S. (2009, May). GCC-EU FTA hits roadblock again. Gulf Weekly. https://www.gulfweekly.com/Articles/22025//GCC-EU-FTA-hits-roadblock-again
9. European Commission. (n.d.).
10. Kostadinova, V. (2013).
11. Sambidge, A. (2024, May 14).
12. Ibid.
13. Kostadinova, V. (2013).
14. Gulf Cooperation Council. (2024). Negotiations with the EU. https://www.gcc-sg.org/en-us/CooperationAndAchievements/Achievements RegionalCooperationandEconomicRelationswithotherCountriesandGroupings/Pages/NegotiationswiththeEU.aspx
15. European Commission. (n.d.).
16. Ibid.
17. Gulf Cooperation Council. (2024).
18. European Commission. (n.d.).
19. Gulf Cooperation Council. (2024).
20. European Commission. (n.d.).

21. GCC Standardization Organization. (2024, June 4). GSO participates in the Sixth Trade and Investment Dialogue between the Gulf Cooperation Council and the European Union. https://www.gso.org.sa/en/media/2024/06/gso-participates-in-the-sixth-trade-and-investment-dialogue-between-the-gulf-cooperation-council-and-the-european-union/

22. European Commission. (n.d.).

23. European Commission. (2022, May 18). Joint Communication To The European Parliament And The Council: A strategic partnership with the Gulf. Available at: https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Joint%20Communication%20to%20the%20European%20Parliament%20and%20the%20Council%20-%20A%20Strategic%20Partnership%20with%20the%20Gulf.pdf Accessed [July 16, 2024].

24. Behr, T. & Genugten, S. (2022, June 1). Can a new EU strategy bring EU and Gulf actors closer together? Middle East Institute.https://www.mei.edu/publications/can-new-eu-strategy-bring-eu-and-gulf-actors-closer-together

25. Gulf Cooperation Council. (2024).

26. Ibid.

27. Ibid.

28. The Economic Times. (2008, December 23). GCC suspends EU free-trade talks. https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/foreign-trade/gcc-suspends-eu-free-trade-talks/articleshow/3882329.cms?from=mdr

29. The Council of the European Union. (2011, April 20). 21st EU-GCC Joint Council and Ministerial Meeting Abu Dhabi, 20 April 2011. Available at: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/er/121610.pdf Accessed [ July 23, 2024]

30. Noureddine, A. (2024, June 10). Gulf-European Trade Liberalization: Motives and Obstacles. Fanack. https://fanack.com/economy/features-insights/gulf-european-trade-liberalization-motives-and-obstacles~267608/

31. Gulf Cooperation Council. (2024). The Customs Union. https://www.gcc-sg.org/en-us/CooperationAndAchievements/Achievements/EconomicCooperation/TheCustomsUnion/Pages/Practicalproceduresfortheestab.aspx#:~:text=On%20January%201st%202003%2C%20the,levied%20on%20all%20foreign%20imports

32. Noureddine, A. (2024, June 10).

33. World Trade Organisation. (2024). Kingdom of Saudi Arabia and the WTO. https://www.wto.org/english/thewto_e/countries_e/saudi_arabia_e.htm#:~:text=The%20Kingdom%20of%20Saudi%20Arabia,WTO%20since%2011%20December%202005

34. Noureddine, A. (2024, June 10).

35. Szecowka, S. (2009, May).

36. Ibid.

37. Ibid.

38. Hashmi, A., Al-Eatani, F. & Shaikh, F. (2014, February). Is There A Need For A Free Trade Agreement Between The European Union And Gulf Cooperation Council? International Business & Economics Research Journal. Available at: https://www.researchgate.net/publication/297898429_Is_There_A_Need_For_A_Free_Trade_Agreement_Between_The_European_Union_And_Gulf_Cooperation_Council/fulltext/56ee535708aed17d09f7c824/Is-There-A-Need-For-A-Free-Trade-Agreement-Between-The-European-Union-And-Gulf-Cooperation-Council.pdf Accessed [ July 24, 2024]

39. Gulf Cooperation Council. (2024).

40. Colombo, S. (2014). Bridging the Gulf: EU - GCC Relations at a Crossroads. Edizioni Nuova Cultura. Available at: https://www.files.ethz.ch/isn/182093/iairp_14.pdf Accessed [July 24, 2024]

41. Ayadi, R. & Gadi, S. (2012, December). Trade and Investment Cooperation between the EU and the Gulf Cooperation Council: Current trends and future prospects. SHARAKA. Available at: https://www.iai.it/sites/default/files/Sharaka_C_03.pdf Accessed [July 23, 2024]

42. Ibid.

43. Ibid.

44. Ibid.

45. Colombo, S. (2014).

46. Ibid.

47. POLITICO. (n.d.) Poll of Polls. https://www.politico.eu/europe-poll-of-polls//

48. Leali, G. & Lynch, S. (2022, September 18). Is the eurozone safe with Giorgia Meloni's 'patriotic' economics? POLITICO. https://www.politico.eu/article/is-the-eurozone-safe-with-giorgia-meloni-patriotic-economics/

49. Lazar, M. & Chaney, E. (2022, October 10). What Can the New Italian Government Achieve Politically and Economically? Institut Montaigne. https://www.institutmontaigne.org/en/expressions/what-can-new-italian-government-achieve-politically-and-economically

50. The Economist. (2024, January 23). Georgia Meloni Has Proved the Doubters Wrong. https://www.economist.com/europe/2024/01/23/giorgia-meloni-has-proved-the-doubters-wrong

51. Hohagen, C. (2024, June 14). Will the EU-Mercosur Deal Survive the New European Parliament? Global Americans. https://globalamericans.org/will-the-eu-mercosur-deal-survive-the-new-european-parliament/

52. Stroud, L. (2024, September 3). Germany grapples with far-right surge as AfD wins state election. https://www.euronews.com/my-europe/2024/09/03/germany-grapples-with-far-right-surge-as-afd-wins-state-election

53. The Strait Times. (2024, February 1). Turning Back the Clock: Germany's AfD and the economy. https://www.straitstimes.com/world/europe/explainer-turning-back-the-clock-germanys-afd-and-the-economy

54. Steinbach, A. (2023, July 8). 'France is traditionally more inclined to protectionist economic policies than Germany'. Le Monde. https://www.lemonde.fr/en/opinion/article/2023/07/08/france-is-traditionally-more-inclined-to-protectionist-economic-policies-than-germany_6046276_23.html

55. Ibid.

56. Reuters. (2017, April 14). France's Le Pen says protectionism can spur GDP growth to 2.5 percent by 2021. https://www.reuters.com/article/world/france-s-le-pen-says-protectionism-can-spur-gdp-growth-to-2-5-percent-by-2021-idUSKBN17F2O8/

57. Kroet, C. & Schickler, J. (2024, June 10). EU elections: Meet the winners and losers in Brussels and across Europe. Euronews. https://www.euronews.com/my-europe/2024/06/10/eu-election-results-hang-in-the-balance-as-polls-close

58. Beattie, A. (2024, July 1). Le Pen brings protectionism home to the French border. Financial Times. https://www.ft.com/content/0ccd2e2c-04e1-4acd-89b9-f62d0738d95a

59. Tidey, A. (2024, July 8). Far-right loses France's snap elections but sets sight on 2027 presidential vote. Euronews. https://www.euronews.com/my-europe/2024/07/08/far-right-loses-frances-snap-elections-but-sets-sight-on-2027-presidential-vote

60. Hird, A. (2024, July 2). Results from first round of France's snap elections mapped out. Rfi. https://www.rfi.fr/en/france/20240702-tues-8am-results-from-first-round-of-france-s-snap-elections-mapped-out-rn-far-right

61. Mallet, V. (2024, July 13). Marine Le Pen had victory snatched away — but the far right has momentum. Financial Times.https://www.ft.com/content/a7aca213-a8e6-4926-8f4d-2640b284b9cc

62. Rao, P. (2023, February 1). These are the EU countries with the largest economies. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2023/02/eu-countries-largest-economies-energy-gdp/

63. McEvoy, O. (2024, July 4). Population of Europe in 2023 by country. Statista. https://www.statista.com/statistics/685846/population-of-selected-european-countries/#:~:text=In%202022%2C%20Russia%20had%20the,and%20France%20at%2065.6%20million

64. European Council, Council of the European Union. (2024, June 28). Qualified majority. https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/voting-system/qualified-majority/

65. European Parliament. (2027, July 16). 2024 European election results. https://results.elections.europa.eu/en/index.html

66. European People's Party. (2024). International Trade. https://www.eppgroup.eu/what-we-do/foreign-affairs/international-trade

67. Barcena, L. (2024, May 29). EU Parliamentary Elections. Transnational Institute. https://www.tni.org/en/article/eu-parliamentary-elections

68. Hohagen, C. (2024, June 14).

69. Hegedus, D. (2024, June 6). Cutting Across the Center, Cooperation With the Radical Right Becomes the Main Cleavage in EU Politics. German Marshall Fund. https://www.gmfus.org/news/cutting-across-center-cooperation-radical-right-becomes-main-cleavage-eu-politics

70. Cunningham, K. et al. (2024, January 23). A sharp right turn: A forecast for the 2024 European Parliament elections. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/a-sharp-right-turn-a-forecast-for-the-2024-european-parliament-elections/

71. Arab News. (2021, September 30). GCC and Europe to revive free trade deal talks: EU Ambassador. https://www.arabnews.com/node/1938636/business-economy

72. European Council, Council of the European Union. (2024, December 16). First EU-Gulf Cooperation Council summit, 16 October 2024. https://www.consilium.europa.eu/en/meetings/international-summit/2024/10/16/

73. Habtor, A. (2024, January 30). Beijing: China, GCC Complete 90% of Free Trade Agreement. Asharq Al-Awsat. https://english.aawsat.com/business/4822066-beijing-china-gcc-complete-90-free-trade-agreement

74. Barhouma, M. (2024, May 20). Potential GCC-China Free Trade Agreement: Cementing Partnership 'Beyond Oil'. Emirates Policy Center. https://epc.ae/en/details/brief/potential-gcc-china-free-trade-agreement-cementing-partnership-beyond-oil-

75. Ibid.

76. Raffoul, A. & Keller, K. (2024, April 10). As China-Gulf relations deepen, here are 3 key sectors for growth. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2024/04/3-key-sectors-poised-for-explosive-growth-as-china-gcc-cooperation-deepens/

77. Keller, K. & Simpfendorfer, B. (2023, August 14). Why China and the Gulf's deepening economic ties are about more than just oil. World Economic Forum. https://www.weforum.org/agenda/2023/08/why-china-and-the-gulfs-deepening-economic-ties-are-about-more-than-just-oil/

78. Tang, F. (2022, June 12). China meets Gulf oil bloc with sights set on free-trade agreement and energy security. South China Morning Post. https://www.scmp.com/economy/china-economy/article/3163121/china-meets-gulf-oil-bloc-sights-set-free-trade-agreement-and

79. International Trade Centre. (n.d.). Trade Map. https://www.trademap.org/Index.aspx

80. Barhouma, M. (2024, May 20).

81. Webster, J. & Pelayo, J. (2023, August 5). China is getting comfortable with the Gulf Cooperation Council. The West must pragmatically adapt to its growing regional influence. Atlantic Council. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/china-is-getting-comfortable-with-the-gulf-cooperation-council-the-west-must-pragmatically-adapt-to-its-growing-regional-influence/

82. Keju, W. (2024, May 25). China ready to boost oil ties with GCC. China Daily. https://www.chinadaily.com.cn/a/202405/25/WS665145caa31082fc043c9112.html#:~:text=In%202023%2C%20China%20imported%20about,to%20data%20from%20the%20administration.

83. Textor, C. (2024, July 10). Crude oil import volume in China 2022-2023, by country. Statista. https://www.statista.com/statistics/1310953/oil-imports-by-country-china/

84. Abdel Ghafar, A. (2022, June 1). Sino-GCC Relations: Past, Present, And Future Trajectories. Middle East Council on Global Affairs.

85. Webster, J. & Pelayo, J. (2023, August 5).

86. Textor, C. (2024, July 10).

87. Abdel Ghafar, A. (2022, June 1).

88. Bachulska, A. & Binaco, C. (2023, February 21). An open relationship: What European governments can learn from China-Gulf cooperation. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/article/an-open-relationship-what-european-governments-can-learn-from-china-gulf-cooperation/

89. Webster, J. & Pelayo, J. (2023, August 5).

90. Ibid.

91. Christen, E. et al. (2022, October). The Brussels Effect 2.0 How the EU Sets Global Standards with its Trade Policy. Research Centre International Economics. Available at: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/278200/1/1819336239.pdf Accessed [ July 7, 2024].

92. The Economic Times. (2008, December 23).

93. Reuters. (2008, December 28). Row stalled Gulf-EU talks. https://www.bilaterals.org/?row-stalled-gulf-eu-talks

94. Noureddine, A. (2024, June 10).

95. Blas, J. (2023, November 20). Europe's Petrochemical Industry Is Heading for Death Row. Bloomberg. https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2023-11-20/europe-s-petrochemical-industry-is-heading-for-death-row

96. Klaus, L. (2024, May 13). The Looming Danger of Transatlantic Disunity. Georgetown Journal of International Affairs. https://gjia.georgetown.edu/2024/05/13/the-looming-danger-of-transatlantic-disunity/

97. Ibid.

98. Moens, B. (2024, April 24). How a second Trump presidency could tear Europe apart. POLITICO. https://www.politico.eu/article/donald-trump-second-term-presidency-united-states-tear-europe-eu-apart/

99. Welsink, J. (2024, January 29).

100. Rettman, A. (2024, JULY 12).

101. Serhan, Y. (2024, July 8). 'It's Nearly Impossible to Prepare:' How Europe Is Bracing for a Potential Trump Return. TIME. https://time.com/6995863/trump-europe-nato-summit/

102. Barichella, A. (2017, January 16). The Trump Presidency: what consequences will this have on Europe? Foundation Robert Schuman. https://www.robert-schuman.eu/en/european-issues/417-the-trump-presidency-what-consequences-will-this-have-on-europe#ancre_7

103. Ibid.

104. Jaeger, M. (2024, May 13). On Trade, a Return of Trump Would Spell Trouble for EU. Internationale Politik Quarterly. https://ip-quarterly.com/en/trade-return-trump-would-spell-trouble-eu

105. Barichella, A. (2017, January 16).

106. Chatzky, A., McBride, J. & Sergie, M. (2020, July 1). NAFTA and the USMCA: Weighing the Impact of North American Trade. https://www.cfr.org/backgrounder/naftas-economic-impact

107. Sanchez Alonso, A. & Hardy, E. (2024, January 17). Should the EU fear a Trump return to the White House? Euronews. https://www.euronews.com/my-europe/2024/01/17/should-the-eu-fear-a-trump-return-to-the-white-house

108. The Brussels Times. (2024, February 7). If re-elected, Trump will target EU with trade sanctions. https://www.brusselstimes.com/914767/if-re-elected-trump-will-target-eu-with-trade-sanctions

109. Jaeger, M. (2024, May 13).

110. Belin, C., Ruge, M. & Shapiro, J. (2024, June 12). Imagining Trump 2.0: Six scary policy scenarios for a second term. European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/publication/imagining-trump-2-0-six-scary-policy-scenarios-for-a-second-term/

111. Rachman, G. (2024, November 11). Trump's European allies think history is turning in their direction. Financial Times.https://www.ft.com/content/629b3f03-4363-4232-adf2-ddb4ade9bbe7

112. Ibid.

113. Abnett, K. (2024, April 3). Europe's restless farmers are forcing policymakers to act. Reuters. https://www.reuters.com/world/europe/europes-restless-farmers-are-forcing-policymakers-act-2024-04-03/

114. The Arab Gulf States Institute in Washington. (2021, September 24). The European Union and Gulf Cooperation Council: a new path for cooperation? [Video]. YouTube. https://www.youtube.com/watch?v=1Qxv_uRHBGM

115. Koch, C. (2024, April). Europe and Regional Security in the Gulf. Gulf Research Center. Available at: https://www.grc.net/documents/6626484a12932EuropeandRegionalSecurityintheGulf2.pdf Accessed [July 16, 2024]

116. Ibid.

117. Ibid.

118. Ibid.

119. Ibid.

120. Mazzucco, L. (2024, November 18). First EU-GCC Summit Charts Course for Strategic Partnership. Arab Gulf States Institute in Washington. https://agsiw.org/first-eu-gcc-summit-charts-course-for-strategic-partnership/

121. European Council, Council of the European Union. (2024, December 16).

122. Anwar Gargash Diplomatic Academy. (2024, July 2). Two Years Young: GCC-EU Strategic Partnership. https://www.agda.ac.ae/media-centre/agda-events/event-details/2024/07/02/default-calendar/two-years-young-gcc-eu-strategic-partnership

123. Mazzucco, L. (2024, November 18).

124. European Council, Council of the European Union. (2023, October 10). Co-Chairs' Statement of the 27th GCC-EU Joint Council and Ministerial Meeting. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2023/10/10/co-chairs-statement-of-the-27th-gcc-eu-joint-council-and-ministerial-meeting/

125. European Council, Council of the European Union. (2024, December 16).

126. EEAS. (2021, October 13). The European Union and the State of Qatar. https://www.eeas.europa.eu/qatar/european-union-and-qatar_en?s=207

127. Bianco, C. (2023, May 3). The EU's Strategic Partnership With The Gulf: One Year On. Brussels International Center. https://www.bic-rhr.com/research/eus-strategic-partnership-gulf-one-year#:~:text=The%20document%20called%20for%20opening,now%20been%20postponed%20to%202024